

علم أصول الفقه

٣٤

أصالة الاحتياط ١-٩-١٤٠١

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

الاضطرار إلى
طرف **معين** من
أطراف العلم

الاضطرار إلى
ارتكاب **أحد الأطراف**
لا بعينه

١٠- الاضطرار إلى
بعض الأطراف

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

الاضطرار إلى طرف
معين من أطراف
العلم

الاضطرار إلى
ارتكاب أحد الأطراف
لا بعينه

١٠- الاضطرار إلى
بعض الأطراف

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

الاضطرار **مقارن**
لسبب التكليف أو **قبل**
حصوله

الاضطرار **بعد**
حصول سبب
التكليف

الاضطرار إلى طرف
معين من أطراف
العلم

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

الاضطرار **مقارن**
لسبب التكليف أو **قبل**
حصوله

الاضطرار **بعد**
حصول سبب
التكليف

الاضطرار إلى طرف
معين من أطراف
العلم

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

لا يتشكل علم
إجمالي
بالتكليف أصلاً
لزوال الركن
الأول من
أركانه

كما إذا اضطر
إلى شرب
الماء ثم علم
بوقوع قطرة
نجس اما فيه
أو في الثوب

الاضطرار
مقارن لسبب
التكليف أو
قبل حصوله

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

الاضطرار **مقارن**
لسبب التكليف أو **قبل**
حصوله

الاضطرار **بعد**
حصول سبب
التكليف

الاضطرار إلى طرف
معين من أطراف
العلم

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

الاضطرار **مقارن**
لسبب التكليف أو **قبل**
حصوله

الاضطرار **بعد**
حصول سبب
التكليف

الاضطرار إلى طرف
معين من أطراف
العلم

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

حصول الاضطرار
بعد حصول العلم
الإجمالي

حصول الاضطرار
مقارن مع العلم
الإجمالي أو قبله

الاضطرار بعد
حصول سبب
التكليف

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

حصول الاضطرار
بعد حصول العلم
الإجمالي

حصول الاضطرار
مقارن مع العلم
الإجمالي أو قبله

الاضطرار بعد
حصول سبب
التكليف

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

حصول الاضطرار
بعد حصول العلم
الإجمالي

الاضطرار بعد
حصول سبب
التكليف

حصول الاضطرار
مقارن مع العلم
الإجمالي أو قبله

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

الاضطرار إلى
طرف **معين** من
أطراف العلم

الاضطرار إلى
ارتكاب **أحد الأطراف**
لا بعينه

١٠- الاضطرار إلى
بعض الأطراف

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

الاضطرار إلى
طرف **معين** من
أطراف العلم

الاضطرار إلى
ارتكاب **أحد الأطراف**
لا بعينه

١٠- الاضطرار إلى
بعض الأطراف

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

• واما الحالة الثانية - و هي الاضطرار إلى طرف لا بعينه، فلا إشكال في سقوط وجوب **الموافقة القطعية** فيها لأن الاضطرار إلى أحدهما يوجب الترخيص التخيري بلا إشكال،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و انما الكلام في **حرمة المخالفة القطعية** بعد ذلك بارتكاب الطرف الآخر و عدمها.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- وقد ذهب المحقق **الخراساني**^٣ (قده) إلى **العدم** بدعوى ان الترخيص التخييري ينافي التكليف الواقعي المعلوم بالإجمال فيرتفع العلم و يكون احتمال التكليف في الطرف الآخر شبهة بدوية.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

• و المحقق النائيني (قده) في أحد تقريرى بحثه* منع عن هذه المنافاه بأنه **إن كان المدعى المنافاه مع الحكم الواقعى فهو غير صحيح**، لأن هذا الترخيص ليس ترخيصا واقعيا فى الحرام الواقعى إذ لا اضطرار إلى الحرام الواقعى و انما نشأ فى طول الجهل بالحرام الواقعى و تردده بين الطرفين فالترخيص التخييرى فى المقام لا يتنافى مع الحرام الواقعى و لا يقتضى رفع اليد عنه،

• *فوائد الأصول: ج ٤، ص ٣١ - ٣٢

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- **و ان كان المدعى المنافاة مع الحرام المعلوم بما هو معلوم أى مع حكم العقل بقبح المخالفة فالمفروض ان الترخيص فى المخالفة الاحتمالية فى أطراف العلم الإجمالى لا بأس به سواء كان تخيرا أو تعينا.**

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و عليه فلا منافاة بين التكليف الواقعي و الترخيص التخييري فالعلم الإجمالي بالتكليف ثابت على حاله غاية الأمر انه هنا لا يمكنه ان ينجز بدرجة وجوب الموافقة القطعية لفرض الترخيص في ارتكاب أحدهما لكن يبقى على تنجيزه بدرجة حرمة المخالفة القطعية و هذا ما يسمى **بالتوسط** في التنجيز.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و ذكر المحقق العراقي (قده) * ان هذا انما يتم على **الاقتضاء لا العلية**، لأنه بناء على مسلك العلية لا يجوز الترخيص في المخالفة الاحتمالية للتكليف المعلوم أيضا فإذا ثبت ذلك كان منافيا لا محالة مع التكليف الواقعي و بارتفاعه لا وجه لحرمة المخالفة القطعية أيضا.

- * راجع المقالات: ج ٢، ص ٩١. و نهاية الأفكار: القسم الثاني من الجزء الثالث، ص ٣٥١-٣٥٢. و القسم الأول من الجزء الثالث: ص ١٥٥

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و لكنه مع ذلك حكم بوجوب الاجتناب عن الفرد الآخر باعتبار ان **هذه المنافاة ليست لأصل التكليف رأسا بل لإطلاقه لما إذا صادف اختياره للحرام الواقعي لا أكثر** فيكون العلم الإجمالي علما بالتكليف المقيد بذلك القيد و هذا ما يسمى **بمسلك التوسط في التكليف**

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و ذهب المحقق العراقي قدس سره إلى أن الترخيص التخييري في المقام لا ينافي التكليف المعلوم إجمالاً بناءً على الاقتضاء، و أما بناءً على العلية، فهو ينافيه لأن المفروض أنه لا يمكن الترخيص في أطراف العلم الإجمالي بالتكليف، لكونه خلف العلية التامة لوجوب الموافقة القطعية، فيكشف الترخيص عن رفع اليد عن التكليف،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- لكن هذا لا يوجب رفع اليد عن أصل التكليف رأساً، لأننا إنما قلنا برفع اليد عنه باعتبار المنافاة بينه وبين الترخيص التخييري، فلا بد من أن تقتصر فيه على مقدار المنافاة، وهذا الترخيص إنما ينافي إطلاق التكليف لا أصله، فيتقيد التكليف، وبذلك يصير العلم علماً بالتكليف المقيد بذلك القيد، ومنه يسرى النقص إلى مرحلة التنجيز أيضاً، وهذا ما يسمى بالتوسط في التكليف، إذ النقص طراً ابتداءً على نفس التكليف.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و التحقيق: انه لا منافاة بين التكليف الواقعي مع الاضطرار التخييري حتى على مسلك العلية، لأن المقصود **بالعلية** عدم إمكان جعل **الشك** مؤمنا لأن الوصول بالعلم تام إلّا ان هذا لا ينافي وجود مؤمن آخر و هو العجز و **الاضطرار**، فلو كلف المولى عبده بما لا يقدر على بعض مراتب امتثاله أو تمامها عقلا أو شرعا و علم بذلك لم يتنجز عليه تلك المرتبة من الامتثال أو تمامها إذ لا حق للمولى خارج نطاق قدرته من دون ان يتنافى ذلك مع منجزية العلم و الوصول،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و فيما نحن فيه المكلف يضطر إلى عدم الموافقة القطعية عقلا أو شرعا- كما إذا كانت تؤدي إلى هلاك نفس ملاك حفظها أهم أو غير ذلك- مع بقاء التكليف الواقعي المعلوم على حاله لعدم الاضطرار إليه فترتفع مرتبة **الامتنال القطعي** و تبقى حرمة **المخالفة القطعية** على حالها، و هو من **التوسط في التنجيز لا التكليف**.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- نعم جاء في التقرير الآخر* لأبحاث المحقق النائيني (قده) تقريب آخر للتوسط في التكاليف في المقام حاصله:

- * أجود التقريرات: ج ٢، ص ٢٧٠ - ٢٧١. و اختاره أيضا المحقق العراقي لإثبات التوسط في التكاليف، حتى على مسلك الاقتضاء، حسب ما ورد في نهاية الأفكار: القسم الثاني من الجزء الثالث، ص ٣٥٣

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- ان الاضطرار و ان كان إلى الجامع و احد الطرفين تخيرا لا تعيينا إلا ان أى فرد يختاره المكلف يكون بحسب نظر العرف هو المضطر إليه فيكون الترخيص فى اقتحامه واقعا رافعا للإلزام الواقعى على تقدير وجوده فيه بمقتضى أدلة رفع الاضطرار فتقع المنافاة بين الترخيص بملاك الاضطرار و بين إطلاق التكليف الواقعى فيقيد بصورة ما إذا لم يختر ذلك الفرد فيحصل التوسط فى التكليف.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و فيه: انه لا وجه لما ذكر من سريان الاضطرار من الجامع إلى الفرد عرفا بل الاضطرار عقلا و عرفا ليس إلى الحرام الواقعي فلا موجب لرفع اليد عن إطلاق دليله أصلا.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- ثم انه بناء على التوسط في التكليف اختلفت كلمات العلمين في كيفية تصوير هذا التكليف المتوسط و تنجيزه للطرف الآخر الباقي بعد رفع الاضطرار.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- فالمحقق النائيني (قده) ذهب إلى ان **التكليف يصبح مشروطاً بعدم اختيار الحرام الواقعي لدفع الاضطرار،** و فصل في استلزام ذلك لتنجيز الفرد الآخر بين ما لو فرض ذلك **شرطاً متأخراً** بحيث مهما اختار الفرد الحرام لدفع الضرورة كشف ذلك عن عدم حرمة ذلك الفرد من أول الأمر أو فرض **شرطاً مقارناً** بحيث ترتفع حرمة من حين الاختيار،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- فعلى **الأول** لا تتجيز في البين للشك في التكليف من جهة الشك في شرط فعليته من أول الأمر،
- و على **الثاني** يكون أصل التكليف معلوما بلحاظ قبل الاختيار غاية الأمر يرتفع بقاء فيكون من حالات العلم الإجمالي بالتكليف المردد بين الفرد القصير في الطرف الذي اختاره بلحاظ قبل الاختيار و بين الفرد الطويل في الطرف الآخر،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و اختار هو (قده) الفرض **الثاني** لأن المتيقن سقوطه من التكليف بالضرورة انما هو ذلك لا أكثر.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

• و اعترض عليه السيد الأستاذ بأنه لا يعقل التكليف المشروط بعدم اختيار مخالفته فان التكليف انما يكون لتوجيه اختيار المكلف أو عدم اختياره فلو جعل مغيا بالمخالفة أصبح لغوا.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و الصحيح ان كلا الفرضين يفيدان التنجيز كما لا يرد على الفرض الثاني ما ذكره السيد الأستاذ بعد تعديل القيد الذي جاء في كلام المحقق النائيني للتكليف المتوسط بان يكون **المقصود من عدم اختيار الفرد الحرام واقعا عدم اختياره وحده** فالحرمة تثبت في فرضين فرض اختيار الآخر و فرض اختيارهما معا،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و هذا مساوق لكون الشرط في الحرمة عدم اختيار الفرد الآخر في مقام دفع الاضطرار فانه حينئذ لو اقتحم كلا الطرفين كان شرط فعلية الحرمة ثابتا حتى على الفرض الأول كما انه لا يلزم منه تقييد الحرمة بعدم اختيار مخالفته الذي يكون لغوا لأن الغاية حصة خاصة من المخالفة و هي مخالفته مع عدم ارتكاب الفرد الآخر،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

• و ان شئت قلت: انه مغيا بعدم ارتكاب الفرد الآخر و هذا لا يوجب سقوط التكليف عن كونه توجيها لا اختيار المكلف و عدم اختياره كما لا يخفى.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- واما المحقق العراقي (قده) **فلم يرجع القيد للتكليف بل لمتعلقه** فكأن وجوب الاجتناب عن الحرام الواقعي ليس بمعنى سد جميع أبواب عدمه بل سد بعض أبواب عدمه و هو عدمه بارتكاب كل الأطراف فيكون الحال كما لو **انقلب** وجوب الاجتناب عن الحرام الواقعي من **التعينية** إلى **التخييرية**، و لعله انما لم يرجع القيد إلى الحرمة لأحد المحذورين المتقدمين في كلام المحقق النائيني (قده) و السيد الأستاذ و قد عرفت عدم تمامية شيء منهما.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و أمّا المحقق العراقيّ قدّس سرّه فلم يذهب إلى جعل التكليف مشروطاً، بل أورد القيد على متعلق التكليف، فمتعلق وجوب الاجتناب عن الحرام الواقعي ليس هو سد جميع أبواب عدمه، بل هو سد بعض أبواب عدمه، بنحو كأنه ينقلب وجوب الاجتناب - **و إن كان لا يرضى المحقق العراقيّ قدّس سرّه بهذا التعبير -** من التعيينية إلى التخيير، و من الخطاب بالفرد **المعين إلى الخطاب بالجامع**، فالعبد مخاطب بترك أحد الأمرين الطاهر أو النجس، فيتنجز عليه ترك أحدهما، في حين أنه يجوز له شرب أحدهما. و كأنه رحمه الله لم يذكر الصورة التي ذكرها المحقق النائيني من جعل التكليف مشروطاً فراراً من إشكال انقلاب الوجوب المطلق إلى الوجوب المشروط، و الانتهاء إلى شك بدوي و عدم التنجز، أو من إشكال عدم صحة تقيد التكليف باختيار المكلف، و نحن قد عالجتنا هاتين المشكلتين.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

• و لكن يرد على هذا التصوير حينئذ انه لا دليل إثباتا على أخذ قيد من هذا القبيل في الخطاب الواقعي لأن ظاهره التعيينية و لزوم سد جميع أبواب العدم فأرجاعه إلى التخيرية يحتاج إلى دليل خاص * و لا يكفي فيه الإطلاقات الأولية [١]

• * دليله هو تقييد الإطلاقات الأولية بدليل الإضطرار فتأمل (مهدى الهادوى الطهراني)

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

[١]- أفاد السيد الأستاذ (قدس سره الشريف) ان هذا الاعتراض لو كان يورد على المحقق العراقي (قده) فأكبر الظن انه كان يعالجه على مبانيه بدعوى ان الدليل عليه نفس دليل التكليف التعييني لأنه بالمطابقة يدل على الحكم التعييني و بالالتزام يدل على الملاك و قد سقطت دلالاته المطابقيه بالاضطرار و تبقى الدلالة الالتزامية على الحجية بناء على مسلكه من عدم التبعية بينها و بين الدلالة المطابقيه في الحجية و حينئذ نستكشف من بقاء الملاك الإلزامي خطابا بسد بعض أبواب العدم بعد ان وجد مانع عن الخطاب الذي يسد جميع أبواب العدم،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

و هذا نظير ما يقال في جملة من الموارد التي لا يكفي المدلول المطابقي للدليل فيها لتحصيل الملاک من استکشاف الخطاب من ناحية فعليّة الملاک كما في خطاب وجوب حفظ القدرة.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

أقول: لا وجه لاستكشاف الخطاب التخيري لأن الملاك المستكشف بالملازمة تعيني أيضا و هو يقتضى الخطاب التعيني و التنجيز التعيني أعني تنجيز الموافقة القطعية فإذا ما سقط الخطاب التعيني و التنجيز فلا وجه لاستفاداة خطاب آخر كما لا وجه لبقاء التنجيز فان العلم الإجمالي بعد ان كان علّة تامّة للموافقة القطعية و عدم جواز المخالفة الاحتمالية و هو مناف مع الترخيص التخيري الثابت بالاضطرار فهذا لا يختلف حاله بين كون المعلوم خطابا شرعيا أو ملاكاً، نعم يبقى دعوى الشك في القدرة على تحقيق الملاك المعلوم من خلال الاجتناب عن الطرف الباقي و قد عرفت انه ليس من الشك في القدرة على الامتثال لكي يجب الاحتياط فيه عقلا. أو دعوى منجزية الملاك المعلوم بمرتبة حرمة المخالفة القطعية و ان لم يكن منجزا بمرتبة وجوب الموافقة القطعية و هذا بحسب الحقيقة رجوع إلى الاعتراض الموجه ضد أصل دعوى التوسط في التكليف بناء على مسلك العلية و انه حتى على هذا المسلك يكون من التوسط في التنجيز مع فعلية الخطاب الواقعي فضلا عن الملاك.

و إن شئت قلت: بان امتثال الملاك الواقعي لا يتوقف على ترك الفرد الآخر كما في موارد حفظ القدرة ليستكشف خطاب آخر بوجوبه - لو سلمت كبرى هذا الاستكشاف - فان أريد من الخطاب التخيري المستكشف بالملاك خطاب واقعي فهو خلف عدم التوقف واقعا، و ان أريد به خطاب ظاهري فهذا يرد عليه.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

أولاً- لا تقتضيه تلك الكبرى المزعومة في استكشاف الخطاب من الملاك لأن المدعى فيها استكشاف خطاب من سنخ الملاك و على أساس التوقف و ثانياً- هذا مخالف مع مفاد أدلة الأصول الترخيضية لأنها تنفي بحسب الفرض هذه المرتبة من الحفظ لأغراض المولى أعنى الحفظ في طول حصول الجهل و التردد و لا تكون نسبة أدلة الأصول إليه حينئذ كنسبتها إلى الحكم الواقعي المعلوم بالإجمال كما هو واضح.

ثم انه يمكن تصوير التوسط في التكليف بإرجاع القيد إلى المتعلق- كما يريد المحقق العراقي (قده)- في خصوص باب الخطاب التحريمي بإرجاع ارتكاب الطرف الآخر- و هو شرب الطاهر في المثال- قيدها في الحرام لا في الحرمة فالمحرم من أول الأمر خصوص شرب النجس مع شرب الطاهر بنحو التقييد مع بقاء الحرمة على إطلاقها إذ لا وجه في خطاب الحرمة لرفع اليد عن إطلاق الحرمة و الحرام معا و انما ترجع القيود إلى الحرام دائما مع بقاء الحرمة على إطلاقها بل هذا هو المتعين فيثبت من أول الأمر حرمة تلك الحصة من شرب النجس المقيدة بشرب الطاهر و هو معنى لزوم ترك أحدهما تخييراً، نعم لا يتم ذلك في باب الخطاب الوجوبي كما لا يخفى وجهه.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

[١] لا يخفى أن المحقق العراقي رحمه الله لم يذكر تبديل فكرة تقييد الإطلاق بفكرة كون الحكم سداً لبعض أبواب العدم، لا لتمام الأبواب فيما نحن فيه، وإنما ذكر ذلك في باب التزاحم بين الضدين الواجبين. راجع المقالات: ج ١، ص ١٢٠. و نهاية الأفكار: الجزء الأول و الثاني، ص ٣٦٧.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

• حيث ذكر: أنه إذا لم يمكن اجتماع الأمرين بالضدين على شكل الأمر
 • بأمرين متغايرين غير متضادين، فقد يعالج الموقف بتقييد كل منهما
 بفرض عدم الإتيان بالآخر، وقد يعالج الموقف بجعل كل من
 الإيجابين إيجاباً ناقصاً، فليس أحدهما مقيداً بفرض عدم الإتيان
 بالآخر، لكنه في نفسه ناقص يسد بعض أبواب العدم، أي يصرف
 المكلف عن سائر الأمور إلى المأمور به إلا عن ذاك الضد الواجب،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و اختار رحمه الله العلاج الثانى على العلاج الأوّل، و علّل هذا الاختيار فى نهاية الأفكار بغير ما علّله به فى المقالات،
- ففى نهاية الأفكار علّل ذلك بأنّ تقييد كلّ من الأمرين بفرض عدم الآخر لا يعالج مشكلة الأمر بالضدين، لبقاء المطاردة بملاحظة تحقق القيد قبل الإتيان بواحد منهما، على تحقيق و تفصيل مذکور فى نهاية الأفكار.
- و هذا- كما ترى - تعليل بمحذور ثبوتى،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

و أمّا في المقالات، فلم يعلّل الأمر بمحذور ثبوتى، بل علّله بمحذور إثباتى، و هو أنّ التقييد خلاف الإطلاق، و لا داعى إليه بعد إمكان توجه الطلب الناقص الذى لا يوجب سدّ جميع أبواب العدم، بما فيها باب الضدّ الواجب، و به يرتفع المحذور.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

و هذا يعنى أنه رحمه الله إما يرى أن تفسير الطلب بالطلب الناقص أقل محذورا في مرحلة الإثبات من محذور التقييد، أو يرى أن كون الطلب ناقصا أمر لا بد منه على كل حال، لأن التقييد - أيضا - يجعل الطلب ناقصا، فدار الأمر بين الاكتفاء بنقص الطلب أو التقييد، و الثاني منفي بالإطلاق، و ذلك غفلة منه عن أن نقص الطلب بسبب التقييد ليس فيه محذور زائد على أصل التقييد، فالأمر دائر بين محذورين متباينين.

و على أية حال، فهل من الضروري لمن يؤول الأمر في المتزاحمين إلى الطلب الناقص، أن يقول بمثل ذلك فيما نحن فيه أيضا أو لا؟

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

الواقع هو أننا لو أخذنا بالمحذور الثبوتى، الذى ذكره فى نهاية الأفكار، فهذا لا يوجب بالضرورة القول بذلك فيما نحن فيه أيضا، لأنه لو قيد تحريم النجس مثلا فى المقام، بفرض شرب الماء الآخر لم يلزم منه محذور الأمر بضدين، أى أن ذاك المحذور الثبوتى غير موجود هنا، و لو أخذنا بالمحذور الإثباتى الذى ذكره فى المقالات، فمن الضرورى أن يقال بمثل ذلك فى المقام أيضا، لأن التقييد فى المقام أيضا خلاف أصالة الإطلاق.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

و بهذا العرض اتضح أن المحقق العراقي رحمه الله لا يرى الأمر الذي يسد بعض أبواب العدم لا جميعه خطابا جديدا حتى يقال في مقابله في المقام: إن بقاء الخطاب الأول لا محذور فيه و أن المتيقن هو سقوط إطلاق الخطاب الأول، و لكن لا وجه لفرض سقوط أصله، فلا نحتاج إلى اكتشاف هذا الخطاب الجديد، بل يرى أن هذا الخطاب هو نفس الخطاب السابق، و لذا يرى في المقالات أنه لا داعي إلى ارتكاب محذور التقييد، ما دام يمكن فرض الخطاب ناقصا، أما لو فرض خطابا جديدا، فمن الواضح أن محذوره الإثباتي أشد من محذور التقييد،

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و عليه فليست المسألة في نظره رحمه الله داخلة في استكشاف الملاك، بعد سقوط الخطاب من باب عدم استتباع الدلالة الالتزامية للمطابقيه في الحجية.
- و لم يكن له نظر أصلاً إلى العدول عن التقييد إلى الطلب الناقص، بنكتة الفرار من إشكال الوجوب المطلق إلى الوجوب المشروط، المستتبع للشك البدوي، و عدم التنجز، أو إشكال عدم صحة تقييد التكليف باختيار المكلف.

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

• نعم تقييد الخطاب الواقعي بالنحو الذي أفاده المحقق النائيني * لا يحتاج إلى دليل خاص بل يكفي فيه إطلاق دليل التكليف بعد ضمه إلى دليل رافعية الاضطرار بناء على منافاته مع الحرام الواقعي بأحد البيانين المتقدمين في إثبات التوسط في التكليف،

• * و هكذا المحقق العراقي

١٠- الاضطرار إلى بعض الأطراف

- و لكنك عرفت عدم تمامية شيء منهما فالتكليف المعلوم بالإجمال باق على إطلاقه و إنما التوسط في التنجيز فقط.